القوى السياسية المعارضة داخل مصر كافة. وكان الامر الذي حدث شبه اجماع على رفضه من قبل هذه القوى هو مساواة المبادرة في وصفها لما يجرى في الارض المحتلة بين نضال وكفاح الشعب الفلسطيني الرافض للاحتلال وأعمال سلطات الاحتلال الاسرائيلي ووضعها، جميعاً، في سلة واحدة، ووصفها بأعمال العنف. وزيد على ذلك الخشية من ان تنفيذ مثل تلك المبادرة يمكن ان يطفىء جذوة الانتفاضة، مع ان المطلوب هو تقويتها[٢٧].

وعندما أعلن المجلس الوطني الفلسطيني قيام الدولة الفلسطينية في العام ١٩٨٨، اعترفت مصر بها، وأعلن وزير خارجيتها، د. عصمت عبدالمجيد، ان قرار تقسيم فلسطين يعطي الشرعية القانونية لقيام الدولة الفلسطينية، وان هذا القرار يشكّل أهمية كبرى لأنه نصّ على انشاء دولة عربية وأخرى يهودية. وتساءل د. عبدالمجيد في تصريحاته لماذا اعتبرت اسرائيل هذا القرار «شهادة ميلاد لها ولا تعتبره شهادة ميلاد للدولة الفلسطينية؟».

وعندما تقدّم شامير بمبادرته الخاصة باجراء انتخابات في الارض المحتلة، طرحت مصر ما سمّي، وقتذاك، «بالنقاط المصرية العشر» التي تضمّنت: امكانية ان تتعهّد اسرائيل بقبول ما تسفر عنه الانتخابات من نتائج، ووضع مراقبين دوليين للاشراف على الانتخابات؛ وانسحاب القوات الاسرائيلية من مراكز الاقتراع؛ وان تبدأ المباحثات حول الوضع النهائي للارض المحتلة في تاريخ محدّد؛ وتجميد كل النشاطات الاستيطانية في الضفة والقطاع، وحظر دخول الاسرائيليين الى الضفة والقطاع يوم اجراء الانتخابات؛ وقبول اسرائيل المبادىء الاربعة للسياسة الاميركية في الشرق الاوسط وتشمل قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس لحل النزاع، والقبول بمبدأ الارض في مقابل السلام؛ واقرار الحقوق السياسية الثابتة للفلسطينيين؛ وان تكون الانتخابات وسيلة الى حل نهائي وليست محاولة لاحياء فكرة الحكم الذاتي الفلسطيني التي ترى مصر ان الاحداث تجاوزتها[٢٨].

ولقد ظهر في النصف الاول من العام ١٩٩٠ تنسيق فلسطيني ـ مصري على مستويات عليا ظهرت نتائجه عندما سافر وزير الخارجية المصري، د. عصمت عبدالمجيد، الى واشنطن لاطلاع الرئيس الاميركي، جورج بوش، على مشروع من خمس نقاط اتفق عليها الرئيس مبارك والرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، وهي:

١ ـ تمسّك منظمة التحرير الفلسطينية بحقها في اختيار الوفد الفلسطيني في الحوار المقترح.

٢ ـ ضرورة ان يعرض كل طرف مواقفه في الجلسة الافتتاحية للحوار، وان ترتكز الجلسات التالية على اقتراح شامير الخاص باجراء الانتخابات.

٣ ـ مبدأ الارض في مقابل السلام.

٤ ـ تدور المباحثات على أساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨.

٥ ـ ان يلي عملية الانتخابات عقد مؤتمر دولي يؤدي الى مفاوضات سلمية[٢٩].

خاتمة

يستنتج من العرض السابق، ان ثمة ثوابت ارتكز عليها الموقف المصري من الحكم الذاتي الفلسطيني طيلة الفترة محل الدراسة (١٩٧٩ ـ ١٩٩٠) وتمثّلت في:

اولاً: اعتبار القرار ٢٤٢ هو الاساس القانوني للتسوية.